النفط يتجاوز 61 دولارا عقب رحيل الملك فهد و«أوبك» تتوقع التصحيح

الرياض ملتزمة باستقرار سوق النفط العالمية

عواصم - وكالات الأنباء:

اعلن مصدر اقتصادي سعودي التزام بلاده بسياستها النفطية الثابتة والهادفة الى توفير امدادات نفط كافية للاسواق العالمية بدون أية تغيير.

كما طمأن المصدر الاقتصادي في تصريح أمس العاملين باسواق النفط العالمية بعد اعلان وفاة الملك فهد بن عبد العزيز بأن السعودية مستمرة في تزويد السوق باحتياجاته النفطية باعتبارها اكبر مصدر للنفط.

واشار الى انه لن يتغير شئ فيما يتصل بسياسة النفط السعودية من اجل اشاعة الاستقرار في الاسعار وذلك بعد وفاة الملك فهد امس خاصة وان السعودية تنتج اكثر من 9 ملايين برميل يوميا مؤكدا ان ذلك يأتي في اطار الاستقرار الذي تعيشه المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات.

من جهته راى رئيس منظمة الدول المصدرة للنفط وزير الطاقة الكويتي الشيخ احمد الفهد الصباح ان المبايعة الهادئة على خلافة الملك السعودي فهد بن عبد العزيز ستعيد الثقة الى السوق النفطية بعد ان سجلت الاسعار ارتفاعا جديدا بعد اعلان الوفاة .

وقال رئيس «اوبك» في حديث الى قناة «العربية» الفضائية الاخبارية «لكل يعرف ان المملكة العربية السعودية هي اكبر الدول المنتجة للنفط وقد يكون هناك انعكاس فوري الآن بارتفاع سعر البرميل».

واضاف «لا شك ستكون هناك مخاوف في الاسواق في هذه المرحلة حتى تتضح الرؤية».

الا انه قال ان المبايعة المعلنة لتولي ولي العهد الامير عبدالله الخلافة على العرش تمت واقامت ★★نوعا من الثقة».

وقد اعلن بيان صادر عن الديوان الملكي ان العائلة المالكة بايعت الامير عبدالله ملكا ووزير الدفاع الامير سلطان بن عبد العزيز وليا للعهد.

وقال خبراء في صناعة النفط إنه لا يتوقع أن يجري الملك الجديد عبد الله بن عبد العزيز الاخ غير الشقيق للعاهل الراحل أي تغيير في سياسات المملكة النفطية لكن الاسواق مازالت تشعر بالقلق.

الأسهم هوت في التعاملات الصباحية متأثرة بوفاة الملك فهد

مبايعة الأمير عبدالله تعيد التوازن لبورصة السعودية

هوت الأسهم السعودية متأثرة بخبر وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وذلك قبل أن تعيد المبايعة للملك عبد الله من جانب العائلة المالكة في وقت لاحق التوازن للسوق ليسترد المؤشر معظم خسائره.

وقال متعاملون إن الأسهم السعودية هبطت 5.6 ٪ قبل وقف التداول فيها امس عقب وفاة الملك فهد، وانخفض المؤشر الرئيسي للسوق 734.14 نقطة ليصل إلى 12454.88 نقطة قبل وقف التداول مباشرة.

وقلص المؤشر خسائره بعد تسمية ولي العهد الأمير عبد الله ملكا للسعودية لتبلغ قرابة ٪1ضمن ناحية أخرى، انخفضت سوق بيي العالية نحو 2 ٪ بحلول الساعة 7.41 بتوقيت غرينتش والمؤشر الرئيسي للبورصة الكويتية 0.8 ٪.

وقال متعامل في بيي «كان هناك بعض البيع كرد فعل تلقائي في السعودية وهو أمر طبيعي في أي سوق ناشئة.. رأينا هبوطا حادا ولكني اعتقد أن السوق ستنتعش» وما لبثت الاسهم أن انتعشت بعد انخفاضها في أوائل المعاملات .

وانخفض المؤشر الرئيسي للسوق السعودية بنسبة 5.6 في المئة قبل ان يتم وقف التداول لفترة وجيزة وبعد استئناف التداول انخفض المؤشر 1.06 في المئة الى 13048.56 نقطة بحلول الساعة 0900 بتوقيت جرينتش.

وهبط سهم الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) أكبر الشركات المقيدة في سوق الاسهم السعودية بنسبة 1.1 في المئة الى 1322 ريالا.

ودخل الملك فهد المستشفى في 27 مايو ايار الماضي مصابا بالتهاب رئوي.
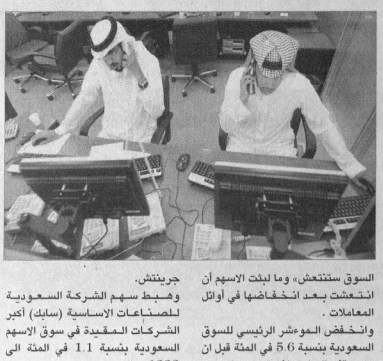
50 مليار دولار فائض الميزانية في العام الجاري

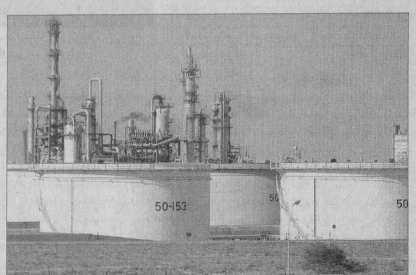

توقع تقرير اقتصادي سعودي حديث أن تحقق المملكة العربية السعودية خلال هذا العام فائضا في الميزانية العامة للدولة يتجاوز مبلغ 191 مليار ريال (50.9 مليار دولار) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، وقال التقرير الصادر عن مجموعة البنك السعودي الأمريكي (سابا) المالية ان الاقتصاد السعودي هذا العام سجل أفضل أداء في تاريخه على الاطلاق حيث حقق الناتج الاجمالي نموا يبلغ 26 في المئة حسب المعيار الاسمي في ظل أوضاع يكاد أن ينعدم التضخم فيها. واوضح ان الايرادات النفطية والفائض في ميزانية الدولة وفي ميزان الحساب الجاري ستسجل جميعها مستويات مرتفعة بصورة غير مسبوقة نتيجة الارتفاع الاستثنائي في أسعار النفط وفي مستويات الانتاج مبينا أن هذه الطفرة ما هي الا بداية وانها ستدوم لفترة طويلة.

وعزا هذا التحسن الملحوظ في اداء الاقتصاد السعودي الى ارتفاع اسعار النفط العالمية التي لا تحركها أزمة في السوق بل تشهد نمو فعلي في الطلب وشح في الامدادات العالمية والتي من المرجح ان تستمر لسنوات تعود بالفائدة على السعودية اضافة الى توسع البنوك السعودية في عمليات الاقراض الى الافراد والشركات بحوالي 75 في المئة من اجمالي النمو في القاعدة النقدية بالسعودية.

وتوقع التقرير ان تبلغ ايرادات الصادرات النفطية للعام 2005 أكثر من 157 مليار دولار بزيادة نسبتها 48 بالمئة عن ايرادات عام 2004 البالغة 106 مليار دولا وأن يبلغ الفائض في ميزان الحساب الجاري 96 مليار دولار مسجلا بذلك سبعة أعوام متتالية من الفائض.

وسط مشاكل عمليات التكرير

برنت يصعد نحو دولار بعد وفاة الملك فهد

لندن-رويترز:

صعد خام برنت نحو دولار في بورصة البترول الدولية بلندن امس مواصلا مكاسبه المبكرة فيما عززت عوامل فنية ومخاوف بشأن مشاكل مصافي النفط التاثير السعودي لوفاة الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية.

وكان برنت في عقد سبتمبر مرتفعا 9 9 سنتا الى 60.36 دولار للبرميل بما يقل 34 سنتا عن اعلى مستوياته على الاطلاق عند 60.70 دولار للبرميل التي سجلها في السابع من يوليو تموز. وصعد خلال التعاملات الى مستوى 60.47 دولار للبرميل.

وكان الخام الامريكي الخفيف في عقود سبتمبر ايلول في نايمكس مرتفعا 98 سن تا الى 61.55 دولار للبرميل. وصعد 1.05 دولار في بداية التعاملات.

وقال تجار ان انباء وفاة الملك فهد تاثيرها متوازن حتى الان اذ انها كانت متوقعة وان العاهل السعودي الملك عبد الله هو الذي كان يدير الشؤون اليومية للمملكة منذ 1995 ابان كان وليا للعهد.

وقال متعاملون إن مخاوف بشأن اضطراب عمليات التكرير في أعقاب نشوب حريقين بمصفاتين في الولايات المتحدة وخفض حجم بعض عمليات التكرير سبب رئيسي في الار تفاع الذي تشهده السوق. وزاد السولار في لندن 9.75 دولار الى 534.75 دولار للطن. وزاد البنزين في نايمكس 4.89 سنت الى 1.7750 دولار للجالون. وزاد زيت التدفئة في نايمكس 4.18 سنت الى 1.7180 دولار للجالون.

قطاع الألمنيوم يجتذب استثمارات ضخمة في دول التعاون

توقع تقرير نشرته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن تتحول دول مجلس التعاون في غضون السنوات المقبلة إلى واحدة من أهم مراكز صناعة الألمنيوم في العالم. وتقدر استثمارات القطاع في دول المجلس الست بأكثر من 6. 4 مليارات دولار، أي بنسبة 7. 6٪ من إجمالي الاستثمار في الصناعات التحويلية.

وقال التقرير إن القطاع يمثل مجالاً حيوياً لاستغلال ثروات الغاز الضخمة المتوفرة في المنطقة. تعتبر صناعة الألمنيوم من الصناعات الأساسية في عصرنا الراهن نظرا لما يتمتع به هذا المعدن من مزايا. مثل خفة الوزن وسهولة التشكيل، ومقاومة الصدأ وقوة التحمل، وتوصيله الجيد للحرارة، ومعدن الألمنيوم يعتبر من المعادن حديثة الاستعمال نسبياً. على الرغم من وفرته في الطبيعة. ولقد مرت عملية اكتشافه واستخلاصه بمراحل كثيرة شهدت خلالها الكثير من التطورات الفنية والاقتصادية حتى أصبحت صناعة الألمنيوم حالياً واحدة من أهم الصناعات المعدنية.

وبالنظر إلى ان صناعة الألمنيوم الأولى تتميز باستخدامها الكثيف لرأس المال. واستهلاكها الهائل للطاقة. فقد حظيت صناعة الألمنيوم بقسط وافر من اهتمام دول المجلس. سعياً منها إلى توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتم إنشاء مصهرين للألمنيوم اولهما شركة المنيوم البحرين (ألبا) التي تأسست عام 1968 وظهر أول انتاج لها في مايو 1971. وتعتمد على الخام المستورد بصورة رئيسية من استراليا.. وكانت الطاقة الانتاجية للمصنع في بداية انشائه نحو 120 ألف طن من الألمنيوم الأولي.

زيدت فيما بعد إلى 170 ألف طن عام 1982. ثم إلى 230 ألف طن عام 1990. ثم إلى 460 ألف طن بحلول 1993. ثم إلى حوالي 520 ألف طن حاليا. وتخطط الشركة لزيادة انتاجها إلى قرابة 750 ألف طن في العام المقبل. بكلفة تقدر بنحو 1700 مليون دولار. وتوجه شركة ألبا جزءا من انتاجها للاستهلاك المحلي لانتاج الألمنيوم الوسيط والنهائي ويصدر الباقي إلى كافة أنحاء العالم.

والمصهر الثاني تم انشاؤه من قبل شركة المنيوم بن (دوبال) عام 1975. بطاقة تاسيسية قدرها 135 ألف طن من الألمنيوم الأولي. زيدت فيما بعد إلى 155 ألف طن عام 1984 ثم إلى 176 ألف طن 1990. والى 240 ألف طن عام 1991. ثم إلى قرابة 536 ألف طن عام 1999. وتخطط دوبال لزيادة طاقتها الانتاجية إلى نحو 710 آلاف طن بحلول عام 2006 بكلفة تصل إلى قرابة 900 مليون دولار. وسيرتفع انتاج الألمنيوم الأولي في هذين المصهرين من حوالي مليون طن إلى قرابة 1. 5 مليون طن بحلول عام 2006. وتوجه صادرات الألمنيوم الأولي المنتج في بلدان دول مجلس التعاون إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعض العوائق والحواجز الجمركية. حيث تفرض تعرفة جمركية قدرها 6٪ على وارداتها من الألمنيوم الاولي من دول المجلس لحماية أسواقها. وقد قطعت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبية لازالة هذه القيود أشواطاً متقدمة. حيث تتمسك دول المجلس بموقف واحد حول إزالة هذه التعرفة غير العادلة.

وتخطرأ لتكامل صناعة صهر الألمنيوم مع الصناعات الوسيطة والنهائية. فقد شجعت حكومات دول المجلس القطاع الخاص لاقامة عدد من الصناعات التي تعتمد على الألمنيوم الأولي كمدخلات إنتاج. حيث كانت هذه الدول تعتمد على استيراد احتياجاتها من منتجات الألمنيوم نصف المصنعة من السوق الدولي. وفي بداية السبعينات بدأت شركات القطاع الخاص بالاهتمام بإقامة هذه الصناعات خصوصا مع التوسعات التي شهدها آنذاك قطاع البناء والتشييد. وهكذا أقيمت عدة مشروعات لانتاج الألمنيوم الوسيط. بلغ عددها حالياً قرابة 49 مصنعاً تقدر استثماراتها بحوالي مليارى دولار أمريكي، واستوعبت اكثر من 10. 6 آلاف عامل. وتضم هذه الصناعات: انتاج المقاطع والصفائح والمسحوق والكابلات.

والى جانب الصناعات الوسيطة، اقيمت في دول المجلس صناعات نهائية للألمنيوم بلغ عددها قرابة 495 مصنعاً، يتركز معظمها في الصناعات الانشائية مثل: الأبواب والنوافذ والواجهات، إضافة إلى عدد من المصانع لانتاج الأدوات المنزلية والعلب والبراميل والرقائق من الألمنيوم، وبلغت استثمارات الصناعات النهائية قرابة مليار دولار أمريكي يعمل بها نحو 25 ألف عامل.

وتضم صناعات الألمنيوم القائمة في دول المجلس بأنواعها (الألمنيوم الأولي والوسيط والنهائي) 546 مصنعاً. بلغت استثماراتها نحو 3 مليارات دولار. واستوعبت قرابة 41 ألف عامل ومشتغل (وهذا لا يشمل استثمارات صناعة الألمنيوم الأولي التي لم تتوفر بيانات عنها). وتتأثر صناعة الألمنيوم الأولي المتمثل بمصهري شركة (ألبا) في البحرين وشركة (دوبال) في الإمارات، والمقدرة طاقتهما بحوالي 1. 1 مليون طن بنسبة 13٪ تقريباً من إجمالي القوى العاملة في القطاع. أما صناعة الألمنيوم الوسيطة والتي تشمل صناعة المقاطع والأشكال الخاصة، والألواح والصفائح والمسحوق والمسبوكات والعجلات والأسلاك والكابلات، فقد بلغت 49 مصنعاً، تقدر استثماراتها بنحو 2 مليار دولار أمريكي، استوعبت قرابة 10. 6 آلاف مشتغل، أي بنسبة 26٪ من مجمل عدد العاملين في هذه الصناعات، وتكتسب صناعة الألمنيوم الوسيطة أهمية كبيرة، نظراً لأنها تمثل الصناعات التحتية التي تعتمد على منتجات شركتي (ألبا، ودوبال) كمدخلات إنتاج رئيسية في عملياتها التصنيعية، مما يؤدي إلى وفورات اقتصادية كبيرة لدى الاعتماد على المادة الخام الوطنية، إضافة إلى مساهمتها في إيجاد قيم مضافة جديدة بدلاً من تصدير الألمنيوم بشكله الأولي. وتقوم إلى جانب تلك الصناعات مجموعة كبيرة من مصانع الألمنيوم النهائية والتي تنتشر في كافة دول مجلس التعاون، حيث تضم صناعة الأدوات المنزلية والعلب والبراميل، والمنتجات الانشائية بأنواعها من أبواب ونوافذ وواجهات، كما تضم مصانع قص وتفصيل رقائق الألمنيوم. وتسهم هذه الصناعات التي بلغ عدد مصانعها 495 مصنعاً باستثمارات مقدارها 3. 982 مليون دولار، واستوعبت قرابة 25 ألف مشتغل، أي بنسبة 7٪ من مجمل القوى العاملة في هذه الصناعات، مما يشير إلى اتصاف هذه الصناعات بكثافة نسبية في عنصر العمل مقارنة بصناعات الألمنيوم الأولي والوسيط.

حيث بلغ متوسط الاستثمار في المصنع الواحد قرابة 5. 40 مليون دولار في صناعة الألمنيوم الوسيط. وأقل من مليوني دولار في صناعة الألمنيوم النهائي، وبالمقابل فقد بلغ متوسط عدد العمال في المصنع الواحد حوالي 2626 مشتغلاً في صناعة الألمنيوم الأولي، مقابل 217 مشتغلاً في صناعة الألمنيوم الوسيطة، وحوالي 50 مشتغلاً في المصنع الواحد في الصناعات النهائية.

ومن حيث التوزيع الجغرافي لصناعات الألمنيوم في دول المجلس تتأثر المملكة العربية السعودية بالترتيب الأول من حيث عدد المصانع، والتي مثلت قرابة 36٪ من مجمل مصانع الألمنيوم القائمة في دول المجلس، تلتها الإمارات بنسبة 3. 25٪ فبقية دول المجلس. كما احتلت المقام الأول من حيث حجم الاستثمارات الموظفة في هذه الصناعات، حيث مثلت قرابة 69٪ من جملة الاستثمارات الخليجية في صناعات الألمنيوم الوسيطة والنهائية، تلتها البحرين بنسبة 11. 3٪، فالكويت بنسبة 5. 10٪ فباقي دول المجلس.

ومن حيث حجم القوى العاملة في صناعات الألمنيوم، أتت السعودية في المركز الأول، حيث استوعبت قرابة 40٪ من إجمالي عدد العاملين في دول المجلس في هذه الصناعات تلتها الإمارات بنسبة 32٪، ثم البحرين، فالكويت فعمان فقطر بنسب متفاوتة. ويلاحظ أن متوسط الاستثمار في المصنع الواحد لصناعات الألمنيوم الوسيطة والنهائية كان الأعلى في السعودية، حيث بلغ 4. 10 ملايين دولار بالمتوسط مقابل 4. 7 ملايين دولار في البحرين و4. 6 ملايين دولار في الكويت و1. 9 مليون دولار في عمان و2. 1 مليون دولار في الإمارات وأخيراً 0. 4 مليون دولار في قطر.

ومن حيث متوسط القوى العاملة في المصنع الواحد لكافة صناعات الألمنيوم فقد أتت الإمارات في المقدمة، حيث بلغ لديها 96 عاملاً بالمتوسط، مقابل 84 في السعودية و80 في البحرين و53 في الكويت و28 في عمان و22 في قطر. وأدى قيام صناعة الألمنيوم الأولي بدول مجلس التعاون إلى تشجيع إنشاء صناعات وسيطة، تعتمد على هذا المنتج كمادة خام بعد أن كانت تعتمد على استيراد احتياجاتها من منتجات الألمنيوم الوسيطة من السوق الدولية.

ففي عام 1972 تم إنشاء شركة البحرين الدولية لرذاذ الألمنيوم، وتبع ذلك إنشاء شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) عام 1977، كما تم إنشاء شركة ميدال للكابلات المحدودة، وفي عام 1986 تم إنشاء أول مصنع درفلة في منطقة الخليج، وهو مصنع شركة الخليجية لدرفلة الألمنيوم (جارمكو) وهي شركة مساهمة خليجية، وتقوم على إنتاج الرقائق المعدنية ودوائر الألمنيوم والألواح الملفوفة، وزاد إنتاجها من 60 ألف طن إلى 125 ألف طن في السنة، وفي عام 1993 بدأ الإنتاج في شركة عجات الألمنيوم (الووبل).

وفي عام 1995 تم إنشاء شركة البحرين لتصنيع السبائك من الألمنيوم، والتي تستخدم في المنتجات المسبوكة من قطع غيار السيارات، وبالمقابل فقد قامت مصانع أخرى عديدة في منطقة دول المجلس لإنتاج الألمنيوم الوسيط.. من أهمها: الشركة العربية للمعادن الخفيفة التي تأسست بصورة مبكرة، تبعتها شركة سحب الألمنيوم في دولة الكويت، وشركة منتجات الألمنيوم المحدودة (ابكو) في السعودية، وشركة الخليج لسحب الألمنيوم في دبي، والشركة الوطنية للألمنيوم (نابكو) في عمان، إضافة لشركات صناعة الكابلات بأنواعها وسبك المعادن.

وتتكون الأوانى المنزلية المصنوعة من الألمنيوم في دول مجلس التعاون من تشكيلة واسعة من المنتجات. فهي تشمل قدور الطهي بمختلف قياساتها، وأباريق الشاي والقهوة وأواني الغسيل والصحون والصواني بأحجامها المتنوعة. وتلقى هذه المنتجات رواجاً في سوق دول مجلس التعاون بالرغم من توفر منتجات مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ، أو الذي لا يلصق أو منتجات الميلامين وغيرها.

وعلى الرغم من وجود عدد لا بأس به من المصانع المحلية، فإنه ما زال هناك مستوردات كبيرة من الأدوات المنزلية. حيث تشير البيانات إلى أن صافي واردات دول المجلس قد بلغت 5746 طناً عام 2002 مرتفعة من 4831 طناً عام 1998. أما من حيث حجم الإستهلاك، فقد زاد استهلاك دول مجلس التعاون حوالي 9. 15 ألف طن عام 1998 إلى حوالي 19 ألف طن عام 2002، أي بزيادة نسبية قدرها 9. 18٪ خلال هذه الفترة.

وبمعدل نمو سنوي قدره 4. 4٪، ويغطي الإنتاج المحلي نسبة 70٪ من حجم الاستهلاك، مما يشير إلى أهمية توسعة وتطوير الصناعات المحلية من الأوانى المنزلية لمواجهة حجم الطلب المتزايد على هذه المنتجات. والحد من المستوردات الأجنبية، خصوصاً أن هذه المنتجات تستخدم على نطاق واسع في دول المنطقة - لأنها تتلاءم مع الاحتياجات المحلية والعادات السائدة من ولائم كبيرة وذبائح كاملة. ونتيجة المزايا التي يتمتع بها معدن الألمنيوم وخاصة عدم الصدأ كالحديد مثلاً، فقد توسع نطاق استخدام منتجاته في مجال الانشاءات والمباني والتي تشمل الأبواب والنوافذ والسلالم والواجهات والحواجز وغيرها. وبلغ عدد مصانع المواد الإنشائية من الألمنيوم بدول المجلس قرابة 434 مصنعاً عام 2002، بكلفة استثمارية قدرها 600 مليون دولار، ويعمل بها قرابة 22 ألف عامل.